

الأداء الاستراتيجي العراقي تجاه سوريا (التوازنات الإقليمية وإدارة المصالح الوطنية)

م.م. منار شاكر محمود *

م.م. مريم علي ابراهيم

تقدم واضح في الأداء الاستراتيجي العراقي.

المقدمة:

وبما ان سوريا هي دولة مجاورة للعراق فهذا يعني أن الأمن العراقي مرتبط باستقرار الأوضاع والأمن في سوريا خصوصاً أن سوريا تعاني اليوم من تواجد ارهابي وهذا يشكل تهديداً للحدود العراقية وغياب الاستقرار الداخلي وتردي في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبنى التحتية والهجرة المستمرة وهذا كله له تداعيات على العراق.

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من إشكالية مفادها وهي: ما مدى قدرة الاداء الاستراتيجي العراقي في التعامل مع المتغيرات الإقليمية في المنطقة وخصوصاً مع الوضع السوري وكيف اثرت التوازنات الإقليمية على سياسة العراق الخارجية تجاه سوريا؟

فرضية البحث:

اتخذ العراق موقفاً رسمياً متريثاً خاصة في ظل تسارع وتيرة التطورات في المنطقة الأمر الذي يعكس استراتيجية قائمة على الحذر وعدم التسرع في اتخاذ القرارات؛ كما ان التزام العراق بسياسة التوازن في ظل الاحداث الإقليمية مراعاة لمصلحته الوطنية والحفاظ على امنه القومي واستقراره الإقليمي. فالتوازن المنتج الذي اتبعته الحكومة العراقية في زمن الصراعات الدولية والإقليمية أصبحت جزء من سياسته الخارجية ودبلوماسية المتبعة في التعامل مع القضايا الإقليمية، فالدبلوماسية المنتجة جنبت العراق ارتدادات سياسية وسلبات الازمات الاخيرة وتداعياتها منذ احداث السابع من اكتوبر "طوفان الأقصى" كان الموقف العراقي متبلور بتجنب الانجرار المباشر في هذه الحرب واتباع سياسة النأي بالنفس وفي نفس الوقت المحافظة على المصالح الوطنية العليا للبلاد هذه المنهجية في الاداء والتعاطي مع هذه الازمات الخطيرة هو

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال وضع فهم عام للأداء الاستراتيجي ثم استنباط فاعلية تعامل الاداء الاستراتيجي العراقي مع التوازنات الاقليمية في المنطقة وسوريا من خلال الاستعانة بالمقرب التحليل النظمي والمقرب الوصفي.

المبحث الاول: الأداء الاستراتيجي المنتج للحكومة العراقية في ظل التطورات الإقليمية

تتصف منطقة الشرق الاوسط بالفوضى وعدم الاستقرار السياسي وغياب الرؤية الموحدة باختلاف التحالفات والقيم والتوجهات لكل دولة، والعراق دولة تتأثر وتؤثر حسب نمط بيئتها الاقليمية وحسب طبيعة التوازنات الدولية ومن هذا المنطلق شكلت الازمة السورية تحدي ديناميكي واستراتيجي لكل دول المنطقة وخصوصا الدول المحاطة بها، لذا كان لا بد من معرفة شكل استجابة الاداء الاستراتيجي العراقي للتغيرات السياسية الاخيرة في سوريا وفي صياغة سلوك سياسي خارجي مع دول الجوار الإقليمي.

المطلب الاول: الأداء الاستراتيجي العراقي والتعامل مع المتغيرات الإقليمية الحالية:

شكلت حالة الانهيار الأمني والعسكري التي تعيشها الدولة السورية واحدة من اهم الملفات في المنطقة، والتي قد تتشكل عليها اردادات جيوسياسية من شأنها ان تؤثر على الملفات

فرضت تحولات البيئة الاقليمية للعراق تحديات في بناء نمط متوازن منتج يتلاءم مع طبيعة التحولات الإقليمية والمتغيرات الجيوسياسية وفي هذا الخصوص اظهر العراق أداء استراتيجيا متوازن وحيادي في مواجهة الملف السوري وتبني سياسة الحوار والدبلوماسية المنتجة، لتنتج هذه التغيرات السياسية في سوريا الى تهديد مباشر على الامن القومي العراقي.

اهمية البحث:

يعد العراق ضمن المحاور الاستراتيجية في التوازنات الاقليمية ومن هذا المنطلق، تعد كل أزمة سياسية في المنطقة تهديداً مباشراً للاستقرار والاقتصاد والامن العراقي، فضلاً عن تأثيرها على طبيعة علاقات العراق الخارجية مما يتطلب من الحكومة العراقية ضرورة إدراك حجم المتغيرات والتحديات الاقليمية ونمط التفاعلات ووضع تقدير موقف في ظل بيئة تتسم بالنزاعات والصراعات وخصوصا ان دول المنطقة وتحديداً سوريا تعاني اضطراب امني وتغيير راديكالي وتغير شكل النظام السياسي وانهيار المنظومة الامنية اذ باتت الازمة السورية تشكل تهديداً استراتيجيا لكل دولة المنطقة وبما فيهم العراق.

اهداف البحث:

يسعى البحث الى تسليط الضوء على الاداء الاستراتيجي العراقي في التعامل مع الوضع السوري ومع المتغيرات البيئة الاقليمية، ومعرفة مفهوم الاداء الاستراتيجي وكيفية صياغة السياسة الخارجية للعراق مع دول الجوار بالإضافة الى توضيح كيفية ادارة المصالح الوطنية للعراق.

لنصل بعدها الى محاولة تعريف وتفكيك مصطلح الأداء الاستراتيجي العراقي.

١- مفهوم الأداء الاستراتيجي:

ارتبط الأداء بالاستراتيجية كونه يعد خطة طويلة الأمد، وقد برزت العديد من المحاولات لتعريف الأداء الاستراتيجي فعرفت على انها، منهجية قياس الخطة ومراقبتها وتحسينها لكي تساعد في تحقيق الأهداف التنظيمية الشاملة، والتي تبدأ فاعليتها الجيدة بأهداف دقيقة وقابلة للتحقق، وبمجرد تحديد تلك الأهداف، تلجأ عناصر الأداء للتعاون على مستوى القضية لتقسيم كل هدف الى أجزاء قابلة للتنفيذ والتأكد من ان كل صاحب مصلحة يفهم مسؤوليته^٢.

فالأداء الاستراتيجي وما تتوافر به من مفاهيم وخصائص وعناصر متنوعة ومختلفة من تخطيط وتفكير قائم على العقلانية والادراك والمتابعة لكشف نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، فيتركز نجاح الأداء الاستراتيجي على تكامل العناصر من (الرؤية الاستراتيجية، والتفكير الاستراتيجي، والتخطيط الاستراتيجي) والتي بدورها تساهم في نجاح عملية البناء والتي تصفي نسقية على إيجاد إطار نموذجي ومنهجي مستند على سلسلة من التخطيط بما يلائم حركة المتغيرات التي تساق بها عملية الأداء الاستراتيجي. وعليه، وبناءً على ما تقدم حدد الأستاذ الدكتور (منعم العمار) كفاءة الأداء الاستراتيجي وفق قدرة الدولة وبمدى هذه القدرة على الاستخدام الأمثل لمقومات قدرتها ووسائلها، وذلك ضمن انطلاقة فكرية وتسويغ

الإقليمية في الشرق الاوسط، فما حدث في سوريا ولبنان وإيران منذ احداث غزة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ تدل على ان هنالك منهجية إقليمية تعمل بشكل تصاعدي لإعادة صياغة التوازنات داخل المنطقة^١. وعليه ان فهم خارطة الوضع وفقا لما تفترضه طبيعة الاحداث المتتالية من حركة جديدة في المتغيرات والتي تشكل واحدة من اهم التدايات الحيوية السياسية التي تتصل بالتفاعل بين الأطراف المؤثرة والمتأثرة بالمشهد الإقليمي بشكل عام والسوري على وجه الخصوص، ان يعد العراق واحداً من اهم الأطراف متأثراً بهذا الشأن.

لم يندفع العراق الى التفاعل السريع مع الاحداث المتتالية والتحويلات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص، ان اتسم السلوك السياسي الخارجي العراقي بحالة من الترقب والحذر، ثم تطور الى انفتاح أمني محدود تمثل في ارسال رئيس جهاز المخابرات العراقي الى دمشق، وصولاً الى لقاءات مشتركة على مستوى وزراء الخارجية عقدت في برلين، ثم في العقبة، بالإضافة الى مشاركة وزير الخارجية السوري في القمة العربية التي عقدت في بغداد عام ٢٠٢٥.

اولاً:- مفهوم الأداء الاستراتيجي العراقي:

عند الحديث عن حيثيات أي ظاهرة يتحتم علينا البحث برؤية تحليلية في تحديد المفاهيم وتفكيك المصطلحات وهذا ما سنحاول به في تعريف الأداء الاستراتيجي باعتباره مكون معرفي يتجاوز وصفه الاصطلاحي التقليدي،

هذا الموقع بين قوى إقليمية متنافسة (الايرواني، التركي، السعودي) مع خط التهديد الإسرائيلي، وفي وسط دائرة الصراع الدولي بين القوى الكبرى (الأمريكي، الروسي، الصيني)، وبين سياسة السيطرة ما بين القوى الدولية والإقليمية (أمريكا وإيران)°.

وعليه، ونتيجة لما يملكه العراق من موقع جيوسياسي واستراتيجي مهم في منطقة الشرق الأوسط جعله يحتل موقعاً مهماً في توازنات الامن الإقليمي للشرق الأوسط، فالتغيير الذي حصل في الدور العراقي ليصبح أكثر تأثيراً في الشؤون الإقليمية مع ظهور قوى إقليمية جديدة وتزايد التهديدات الأمنية الناتجة عن الفراغ الأمني في المنطقة الامر الذي يلزم العراق بالتمتع بحكمه دبلوماسية وسياسية للحفاظ على امنه واستقراره، فالأداء الاستراتيجي العراقي يرتبط بالتحركات التي تملئها واقع التوترات الإقليمية، والحاجة الى الإصلاحات الداخلية، ومحاولة استعادة دور فاعل في منطقة مهمة وحيوية جيوستراتيغياً وتحت تأثير متغيرات إقليمية ودولية مستمرة.

ثانياً:- التعامل العراقي مع المتغيرات الإقليمية الحالية:

مما لا شك فيه ان العراق اليوم وفي ظل التحولات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط أصبح بحاجة ماسة الى صياغة وترصين أداء استراتيجي يمكنه من استثمار الفرص وتوظيف مقومات القوة والقدرة والابتعاد عن الانجرار الى مواجهات مع أي طرف لضمان امنه بطريقة تتسجم مع المتغيرات الإقليمية. فمنطقة الشرق

للعمل المفصح عنه وفعالية استخدام هذه الوسائل لصالح تنفيذ الأهداف المطلوبة والمحددة من قبلها، لا المتوقعة فحسب^٣.

٢- الأداء الاستراتيجي العراقي:

يعد العراق من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في توازنات المنطقة الإقليمية لما يملكه من موقع جيوبولتيكي من جهة، ولمكانته ضمن الترتيبات الإقليمية من جهة أخرى مما يجعل سلوكه السياسي الخارجي ذو تأثير حقيقي في الادراك الاستراتيجي للدول المحيطة به. وفي نطاق مناقشة وتحليل ديناميكيات الأداء الاستراتيجي العراقي، لابد من تفحصها بموضوعية دقيقة بشكل يراعي حركة المتغيرات في البيئة الاستراتيجية الإقليمية في ظل تحديات الوضع القائم وعلى كافة الأصعدة.

ان توجه الأداء الاستراتيجي العراقي تجاه كافة الأصعدة وكافة القضايا الإقليمية من خلال قيامها بمحاولة توسيع الادراك، ومن ثم تقويم الأداء وهذا ما تحاول الحكومة العراقية ان تنظمه وفق استراتيجية متوازنة تتجه نحو فهم معايير واسباس التحدي والاستجابة، بالإضافة الى محاولتها لتجنب الإشكاليات المعقدة، طامحة في ذلك الى محاولة إيجاد مسارها الخاص في احداث فعل استراتيجي مؤثر يؤسس لمضامين العلاقة المطلوبة بين العراق والدول الأخرى^٤. فالعراق وبحكم ما يملكه من موقع جيوسياسي واستراتيجي وموارده الطبيعية، وبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة، يجد نفسه دائماً بين قوى إقليمية ودولية متنافسة، فهو يقع بفضل

برسم مواقف تتلاءم مع التطورات والاحداث فانعكس ذلك على الحاجة العراقية للتركيز على الاستقرار للمحيط الجغرافي القريب وهذا ما تم ملاحظته من خلال تركيز الحكومة العراقية على تأمين الحدود مع سوريا نتيجة لسقوط نظام بشار الأسد وسيطرة المعارضة لتخوفها من امتداد المنظمات الإرهابية وزحفها الى داخل العراق من خلال الحركة السياسية والتي شكلت مؤشراً على وجود معطيات جديدة في المنطقة.

وهكذا فإن سياسة العراق الخارجية بدأت تتعامل مع المتغيرات الإقليمية باتجاه إعادة النظر في الأداء الاستراتيجي لها من خلال التفكير في كيفية التعامل مع الازمات، بالتزامن مع إعادة صياغة التوجهات الاستراتيجية للسياسة العراقية من خلال تبني سياسة الحياد والانفتاح على الآخرين، والعمل على تطوير البنى الاقتصادية من خلال اطلاق مشروع التنمية الاستراتيجية لتعزيز العلاقات مع دول الجوار الإقليمي من جهة وتنويع الاقتصاد العراقي من جهة أخرى من خلال الكشف عن اتفاقيات استراتيجية تعكس في مضمونها السياسة الخارجية العراقية الجديدة، ورؤيتها للمنطقة من خلال سياسة الابتعاد عن المحاور بالاستناد الى مقاربة قائمة على معيار الانفتاح على كافة الدوائر تبعاً لأهمية كل دائرة والتي تُحدد ضمن اهداف السياسة الخارجية العراقية^٥.

وعليه، ونتيجة لما شهدته منطقة الشرق الأوسط من احداث مصيرية تسمح بالانتقال الى نظام جديد وفقاً لما تفرضه التفاعلات من توصيف جديد للعلاقات المتبادلة، الامر الذي يمكنها من احداث

الأوسط وما تمر به من سرعة في التحولات والتحالفات جعلها تتخذ اشكال ومنعرجات مختلفة، الأمر الذي يجعل العراق امام تحدي حقيقي لإيجاد نوع من التوازن المنتج مع طبيعة هذه المتغيرات والتحولات الإقليمية.

فانعكست الابعاد الاستراتيجية للمتغيرات الإقليمية على صياغة الدولة لسياساتها الداخلية والخارجية وفق منطق إدارة المصالح من خلال محاولة توظيف الفرص والابتعاد عن التهديدات والتحديات سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي، فتأثير دول الجوار خاصة ما حدث في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد في عام ٢٠٢٤ وما ترتب عليه من تأثير في المكانة الاستراتيجية وعلاقات العراق مع الدول المجاورة لها، وما فرضه موقع العراق الجغرافي من تأثيرات على سياسة البلد وعلاقاته، خاصة مع غاية السياسة الخارجية العراقية والتي تسعى الى تحديد مسارات وبناء استراتيجيات مع دول الجوار الإقليمي بشكل يضمن امنها ومصالحها الاستراتيجية، وبما يضمن تحقيق اهداف السياسة الخارجية العراقية من خلال توظيف القدرات الداخلية للتأثير في البيئة الخارجية وبما يتناسب مع الدور الذي تنشده الحكومة العراقية^٦. فأشاعت التغيرات المتسارعة والمستمرة في المنطقة الى عدم الاستقرار الإقليمي من خلال تزايد التحديات والتهديدات الأمنية منذ احداث السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ (معركة طوفان الأقصى)، وما نتج عنها من تزايد الازمات والصراعات والتوترات في المنطقة، الامر الذي انعكس على طبيعة السياسة الخارجية العراقية من خلال محاولاتها

الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والاحداث على الساحة السورية بشكل خاص.

وفي ضوء ذلك تأتي تحركات السياسة الخارجية العراقية تجاه الإقليم من محاولات لتعزيد رؤيته عبر أفكار منفتحة وانطلاقاً من تسارع مجريات الاحداث، وعليه يسعى العراق الى الاحتفاظ بدوره في داخل نسق إقليمي يؤكد وجوده، امام الفرص التي تتيح له توظيف أدوات التمكين لتحقيق أهدافه ومصالحة الاستراتيجية من خلال تعزيز حضوره في الاقليم¹.

ختاماً، إن مواقف الدول والقوى الإقليمية تشكل بعداً مؤثراً في التفاعلات القائمة ضمن النطاق الإقليمي، فالجانب العراقي الذي يُعد من الدول التي يكاد يكون تأثيرها مختلفاً وأكثر تعقيداً بحكم الغايات التي تجمع بين السياسة والقيم، إذ تسعى الحكومة العراقية إلى الاحتفاظ بمواقف مستقلة في السياسة الخارجية، فالموقف الذي تبنته الحكومة العراقية تجاه الحرب في المنطقة كان يتسم بالحياد والاكتفاء بتقديم الدعم والمساعدات هذا ما جعل سلوك الحكومة العراقية سلوك توازن مقترن بالدبلوماسية في سلوكها الخارجي.

١- الأداء الاستراتيجي العراقي ضمن مسار النظام الإقليمي:

تعد منطقة الشرق الأوسط ذات نسق أساسي في ترتيبات المصالح، كما يعد العراق من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في توازنات المنطقة الاقليمية بحكم موقعه الجيوبولتيكي من جهة

تحولات عميقة بسبب الصراعات المتزايدة فيها، فالتحديات التي تواجهها القوى الإقليمية داخل الشرق الأوسط أبرزت تساؤلات عدة عن مستقبل المنطقة. فشكلت الاحداث الأخيرة نقطة تحول في استراتيجيات دول عدة فهناك من ذهب الى التعزيد والمواجهة وأخرى نحو التفاوض وإعادة التقييم لتحقيق الأهداف الإقليمية او على الأقل الحد من التوترات والصراعات في المنطقة^٢. كما ان ارتفاع التوتر وتوسع الصراع وتحوله الى حرب خاصة بعد احداث غزة في الإقليم، ونتيجة لتواتر الاحداث ما بين الكيان الصهيوني وإيران، وامتداد الصراع الى الداخل السوري وتعامل القوى الدولية والإقليمية مع الازمة السورية يسير وفق اهداف هذه القوى وتحقيق مصالحها والتي تقتضي بفرض واقع من اجل التأثير على مجريات الاحداث لصالحها، بالتالي إن طبيعة الحرب من حيث صلتها بدور العراق الإقليمي والمكانة التي تبحث عنها شكّلت تداخلاً في غاية التعقيد إذ من الصعب إدراك تداخل تداعياته المعقدة في هذا المجال. فضلاً عن أنه من الصعب فصل تداعيات هذه الحرب عن الأمن القومي العراقي، هذا من جانب، وعلى الجانب الاخر ان تداعيات الاحداث الأخيرة على الساحة السورية شكّلت هواجس ومخاوف على إمكانية تأثير هذه الاحداث على العراق بعد الامن داخل سوريا جزء من الامن القومي العراقي وهذا بسبب الجوار الجغرافي لسوريا مع العراق، بين هذا وذاك هنالك احتمالات عدة من الصعب التكهّن بمضامينها في ظل التطورات والمتغيرات

في البيئة الإقليمية^{١٢}.

٢- صياغة سياسة خارجية تواصلية مع دول الجوار الإقليمي:

تأتي سياسة العراق الخارجية وتحركاتها في البيئة الإقليمية الجديدة في ضوء المتغيرات التي أعادت العراق الى رسم استراتيجيتها من خلال توطيد علاقاتها مع دول الجوار في إطار تصورات تنطلق من دوافع في تفعيل دوره اقليمياً، وذلك مرتبط بقدرتها على تحقيق اهداف البلد العليا، وتقديم برنامج مكثف لتنويع العلاقات مع الجميع^{١٣}. وتبعاً لذلك ارتكز المبدأ المحايد الذي اتسمت به السياسة الخارجية العراقية إعطاء انطباع إيجابي حيال بقاء العراق خارج دائرة الصراع الإقليمي، من خلال إطار الانفتاح الخارجي وتوسيع افاق التعاون وتعزيز علاقاته على مستوى محيطه القائم على أساس الشراكة المتبادلة.

ان كل أزمة إقليمية تشكل تهديداً مباشراً على اقتصاد واستقرار العراق السياسي وأمنه الداخلي وعلاقاته الخارجية. انطلاقاً من هذا الواقع، يصبح إدراك اللحظة الدولية ورصد البيئة السياسيّة المحيطة أمرين جوهريين في استراتيجية الدفاع والوقاية من المخاطر. لكن العراق يعاني من تباطؤ واضح في تقدير المتغيرات واقتناص الفرص، نتيجة الانقسام السياسي العميق^{١٤}، لكن اذ ما نجح العراق من الاقتراب من بناء علاقات متوازنة وصدقات دائمة دولية وإقليمية، كلما تمكن من حماية أمنه وسلامه أراضيّه وتعزيز

ولمكانته ضمن الترتيبات الإقليمية من جهة أخرى، مما يجعل سلوكه السياسي الخارجي ذو تأثير حقيقي في الإدراك الاستراتيجي ضمن مسار النظام الإقليمي.

وفي نطاق مناقشة وتحليل ديناميكيات الأداء الاستراتيجي العراقي، كان لزاماً أن يتم تفحصها بموضوعية دقيقة تراعي السياق الدولي وحركة المتغيرات في البيئة الاستراتيجية، ففي ظل تحديات الوضع القائم على الصعد كافة، تبرز أهمية دراسة التوجّه الاستراتيجي للعراق تجاه قضايا الوضع الراهن داخل الأقليم وذلك في محاولة لتوسيع الإدراك ابتداءً، ومن ثم تقويم الأداء، وهو أيضاً ما تحاول الحكومة العراقية أن تنظمه وفق استراتيجية متوازنة تتجه نحو فهم معايير وأسس التحدي والاستجابة، وتتجنب معه الإشكاليات المعقدة، طامحةً في أن تجد مسارها الخاص في إحداث فعل استراتيجي مؤثر يؤسس لمضامين العلاقة المطلوبة مع القوى الأخرى^{١٥}.

فحركة المصالح والتي تشكل الأساس الذي يحدد مسار الأداء الاستراتيجي العراقي ضمن حركة التفاعلات الإقليمية بالنسبة الى الدبلوماسية العراقية وما يقابلها من تحديات التي تعرّض لها العراق على المستويين الداخلي والخارجي، والتي اتسمت بالتعقيد والتشابك، أدت إلى صعوبة التعامل مع توازنات البيئة الاستراتيجية، وبالتالي نتج عنه عدم قدرة العراق على لعب دور موازن في سياسته الخارجية، مما يتطلب من الأداء الدبلوماسي العراقي أن يكون على قدر من سعة الأفق في مواجهة الإيقاع المتسارع من الأحداث

مركز التفاعلات وعلى مختلف المستويات، ولما يتمتع به العراق من مكانة جيوسياسية في المنطقة، لذلك فإن أمنه الوطني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن المنطقة بشكل خاص لأنه جزء لا يتجزأ من حركة التفاعلات الإقليمية، وبناءً على ذلك يسعى العراق الى تبني استراتيجية أمنية قادرة على التعامل مع التفاعلات الإقليمية وقادرة على الاستجابة السريعة والمرنة مع التحديات الراهنة وضمان متطلبات الامن القومي العراقي عن طريق محاولة استعادة المكانة والدور الفاعل للعراق بما يتطلبه سعي العراق الى التعامل الكفوء مع التغيرات الهيكلية والبنوية داخل الإقليم عن طريق صياغة استراتيجية أمنية معاصرة تتوافق مع هذه التغيرات.

ان تبني العراق لاستراتيجية ما سماها رئيس الوزراء السيد «محمد شياع السوداني» ((الدبلوماسية المنتجة)) والتي تكون مصممة لتعزيز العلاقات البناءة بين العراق وشركائه والمبنية على أساس المصالح المشتركة والتي تعود بالنفع على جميع الأطراف، وأيضاً لتأكيد على أن العراق قائم لذاته، ودولة ذات سيادة، وشريك، وليس وكيل لصراع او ساحة لتصفية الحسابات في حروب الوكالة، وعليه ان اتباع العراق لهذه الاستراتيجية بشكل بداية الطريق لرسم خريطة سياسته الخارجية القائم على أساس أولوية المصالح ورسم الأهداف المشتركة^{١١}.

أولاً: - التوازنات الإقليمية وأثرها على سياسة العراق تجاه سوريا:

مكانته ودوره الريادي واتساع رقعة أهدافه في التنمية الاجتماعية والتطور الاقتصادي والبناء الإنساني وتحقيق التوازن بين المصالح الإستراتيجية والالتزام بالاستقرار واحترام السيادة الوطنية^{١٢}.

وعليه، وفي ظل هذه التطورات تأتي التحولات الاستراتيجية في سياسة العراق الخارجية في اطار الانفتاح الخارجي من اجل توسيع افاق التعاون وتعزيز علاقاته مع محيطه القريب والبعيد قائم على أساس الشراكة المتبادلة، وهذا ما تسعى اليه الحكومة العراقية للانخراط في علاقات تواصلية مع دول الجوار الإقليمي من خلال حرصه المتواصل والحثيث لاتباع سياسة خارجية تتوافق مع تطلعاته في تقمص دور جديد في المنطقة ومحاولاته في حال نجاح في تجاوز الخلافات الداخلية لأثبات نفسه كفاعل مستقل ومؤثر في سياق التطورات التي تجري على الساحة الإقليمية، من خلال إعادة روابط علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية.

المطلب الثاني: التوازنات الإقليمية وأثرها على سياسة العراق تجاه سوريا

تعتبر التحديات الأمنية وتطورها على مستوى الأداء الاستراتيجي العالمي وأثرها في حركة التفاعلات والتوازنات العالمية والإقليمية والداخلية عن نمط جديد من التعامل الدولي المشترك، فما حدث في سوريا وما أنتجته الأحداث من تهديد مباشر على العراق، ولكون العراق جزءاً من بيئة إقليمية تعد في الوقت الحاضر

القوى، حيث باتت القوى الدولية والإقليمية تواجه حالة من التآرجح المعقد في إطار منظومة الهيمنة والنفوذ الإقليمي^{١٨}. ووفقاً للنظرية الواقعية، وتحديداً الواقعية الهجومية، فأن الإقليم متعدد الأقطاب الذي تغيب عنه الإقليمية المتزنة هو أقرب للمواجهة منه الى الاستقرار. وعليه تعتبر اسهامات جون ميرشايمر في الواقعية الهجومية والتي تستند الى ثلاث مفاهيم أساسية وهي:

الأول: غياب النظام المركزي في الإقليم او العالم مما يعني غياب السلطة التي تستطيع محاسبة ومن ثم ردع الدول المعتدية.

الثاني: امتلاك الدول إمكانيات هجومية تستطيع عبرها تحقيق ارادتها بالقوة الصلبة لاسيما العسكرية وهو ما يطلق عليه معضلة الامن.

ثالثاً: ان الدول لا تستطيع التيقن بشكل كامل من النوايا.

بقياس فرضيات الواقعية الهجومية على الشرق الأوسط خاصة وان الوضع الإقليمي يتسم **بالفوضوية**، وان العلاقات بين الدول تتسم بالتنافسية الذي يصل الى حد الصراع بالنتيجة سباق محموم لحماية المصالح لغرض الهيمنة^{١٩}.

وان ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من تطورات جوهرية أعادت صياغة معادلة توازن القوى، حيث باتت القوى الدولية والإقليمية تواجه حالة من التآرجح المعقد في إطار منظومة الهيمنة والنفوذ الإقليمي. اذ عُد سقوط نظام بشار الأسد أحد أهم العوامل التي أثرت بحسم تحول موازين

تذهب المدرسة الواقعية بشقيها القديم والجديد الى ان الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي تفرض على الدول ان تحمي نفسها ضد التهديدات الخارجية، وهذا ما أكده مؤسس الواقعية الجديدة ((كينيث والتز))، بالقول ان الدولة عندما تتعرض لأخطار خارجية تذهب الى خيارين لا ثالث لهما: **الموازنة أو الاصطفاف**، اذ عرف ستيفن والت الموازنة بأنها سياسة التحالف مع الآخرين ضد مصدر التهديد، أما الاصطفاف فهو سياسة التحالف مع القوى العظمى الأكثر خطورة^{١٧}. وكما يرى الواقعيون الجدد، ترى مدرسة كوبنهاغن أن النظام السياسي العالمي له دور حاسم في قيام وتعقيد أو انهاء المعضلات الأمنية. ففي عالم فوضوي يفقد سلطة مركزية قوية تنظم العلاقات بين مكوناته، تلعب سياسات التوازن والاصطفاف بين القوى الإقليمية من جهة والقوى العالمية من جهة أخرى دوراً محورياً في تحديد مسارات الصراع على المستوى الإقليمي.

كما ان منطقة الشرق الأوسط تعد واحده من اهم الأقاليم الاستراتيجية في العالم لما يمتلكه من خصائص مميزة. وان ما يشهده الإقليم من تطورات خلال العقد الأخير اوجد حالة من السيولة واخل بحالة توازن القوى التي كانت سائدة من قبل وأصبح الإقليم مجالاً مفتوحاً امام العديد من القوى الإقليمية والدولية لإعادة تعريف مصالحها واستراتيجياتها كما ان جميع القوى تسعى لإقرار واقع جديد لهذا التوازن يحفظ مصالحها ويحقق أهدافها. كما ان ما شهدته المنطقة مؤخراً من تطورات جوهرية أعادت صياغة معادلة توازن

ودمشق تجمعهما علاقات تاريخية ومصالح حيوية مشتركة، إلا أن العراق يتعامل بحذر مع التحولات في سوريا، وبينما تراقب بغداد التطورات عن كثب، يظل موقفها الرسمي متردداً، ما يعكس استراتيجية قائمة على الحذر الدبلوماسي وعدم التسرع في اتخاذ قرارات قد تؤثر على أمنه القومي واستقراره الإقليمي^{٢١}.

ثانياً: - إدارة المصالح الوطنية والأمن الإقليمي:

ان طبيعة التطورات الجديدة في المنطقة الاقليمية للعراق سيكون لها أثر كبير على الأمن القومي العراقي، ويتجاوز هذا التأثير السياسة الخارجية المتبعة في الفترة الاخيرة حول اعتماد سياسية الحياد الايجابي والنأي بالعراق عن الصراعات الإقليمية. فحول الجوار تسعى دائماً الى جعل العراق جزءاً من الحسابات الاستراتيجية في المنطقة، هذا من جانب، ومن جانب اخر المواقف السياسية الداخلية تجعله طرفاً في محاور اقليمية جزئياً محورياً من أي معادلة تعديلية تسعى الى تغيير طبيعة التفاعل الذي تشهده المنطقة^{٢٢}. ان المصلحة الوطنية هي القوة الدافعة لتوجهات السلوك السياسي الخارجي وتحديد أولوياته، فهي المعيار الاستراتيجي لتحديد الاهداف والتوجهات وتحقيق اهداف الدولة العليا الإستراتيجية، ولا تتحقق المصلحة الوطنية بمعزل عن مقومات الدولة وقدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي^{٢٣}، وينبغي ان تحدد الدولة بواقعية ادارة مصالحها لتحقيق امنها الاقليمي وتحديد موقعها في النسق الاقليمي والدولي، والسعي نحو دفع

القوى في الشرق الأوسط، لصالح إحدى القوى على حساب قوى أخرى، فسوريا تُعدّ محوراً إستراتيجياً في توازن القوى الإقليمي والدولي نظراً لموقعها الإستراتيجي المهم، الذي يعتبر أساساً لمعادلة توازن القوى على كافة المستويات، وأهمها الأمني.

واليوم، ونتيجة لسقوط نظام بشار السد هناك تغييرات جوهرية ينبغي للعراق التعامل معها، لأنها البداية التي ستؤدي إلى إعادة صياغة توازن القوى في الشرق الأوسط، وظهور قوى جديدة ستعيد رسم ملامح النفوذ والتحالفات في المنطقة. فما يواجهه العراق والمتمثل بتحدي استراتيجي المتعلق بإمكانية الحفاظ على مصالحه الوطنية خاصة بعد الاحداث التي طالت المنطقة او الأقليم منذ عام ٢٠٢٣ وصولاً الى سقوط النظام السوري وتشكيل الحكومة السورية البديلة، من خلال تبني العراق علاقات إيجابية مع الحكومة الجديدة بشكل يدعم استقرار المنطقة، وذلك عن طريق سياسة متوازنة مع الساحة السورية تقوم على تحقيق الأهداف المشتركة والتواصل الإيجابي ما بين الأطراف وتجنب الانحياز لضمان سياسة متوازنة مع جميع الأطراف. فمحاولات العراق لتبني دور إقليمي محايد وحذر يسعى من خلاله الى تعزيز الاستقرار كفاعل دبلوماسي مؤثر^{٢٤}.

وعليه، ونتيجة لما افرزه المشهد السوري، يجد العراق نفسه في موقف حساس يتطلب منه تحقيق توازن بين مصالحه الوطنية والتطورات السياسية الإقليمية. فعلى الرغم من أن بغداد

ومن اشمل تلك الاستراتيجيات استراتيجيات تعزيز القدرات الذاتية للجيش العراقي من حيث التنظيم أو التسليح و التعاون الأمني مع الدول الاقليمية لتبادل الخبرات في التدريب والتسليح اذ أن بناء القوة العسكرية يتطلب قدرة اجتماعية وعلمية فضلاً عن قدرة اقتصادية قادرة على توفير احتياجات القوات المسلحة و قدرة سياسية لها خبرة في إدارة الأزمات، ومن ناحية اخرى وضع استراتيجية للإصلاح ، ومما لا شك أن الأمن القومي العراقي لن يستقر الا من خلال الاصلاحات الداخلية من خلال تحديد المخاطر المهددة للأمن القومي العراقي وهي الارهاب العابر للحدود، المخدرات، التجارة غير المشروعة، الجريمة المنظمة، الفساد. واخيرا ان وضع الاستراتيجية الأمنية العليا للعراق تتطلب مواجهة التحديات الأمنية لاسيما بعد العام ٢٠١٤ والتي لن تتحقق بمجرد وضع الاستراتيجيات الأمنية بل تتعدى هذا إلى وضع ثوابت تتبناها السياسية الخارجية العراقية على المدى الطويل^{٢٥}.

الخاتمة

يقع العراق في موقع جيوسياسي يتسم بالفوضى وغياب الاستقرار وفقدان التوازن مما يضع الاداء الاستراتيجي للعراق امام تحديات كبيرة في صياغة وادارة المصالح الوطنية للعراق والامن الاقليمي والبقاء في معادلة التوازنات الإقليمية. ومن هذا المنطلق ليس من مصلحة العراق التدخل في صراع عسكري مباشر او غير مباشر في سوريا مهما كانت الاسباب او

الدول الأخرى ولاسيما دول الجوار ادراك هذا الموقع والدور الذي تقوم به ضمن اطاره، لكن العراق تراجع دوره ومكانته الاقليمية وخرج من دائرة التوازن الاقليمي بعد عام ٢٠٠٣، وفي ظل التخطيط والفوضى التي يتصف بها اقليم الشرق الأوسط يحتاج العراق الى عقلنة الاداء السياسي وتغليب المصلحة الوطنية، ، للانطلاق نحو دور اقليمي يعزز امنه القومي والإقليمي و يستند الى الموازنة بين المصلحة الوطنية العراقية وبين المصلحة الاقليمية، وجوهر هذا التوازن يبدأ من التوافق الوطني حول ماهية المصلحة الوطنية والاهداف السياسية الخارجية. وتعززت مساعي العراق في هذا الاتجاه من خلال ما يأتي^{٢٤}:-

١- الانتقال من حالة رد الفعل الى الاستجابة وأدراك مصالح العراق؛ وجعل العراق ذو دور فاعل يؤثر في معادلة التوازن الاقليمي.

٢- عدم الدخول في نزاعات اقليمية وتبني طرف ما والوقوف على مسافة واحدة من أطراف النزاعات في الشرق الأوسط.

٣- الالتزام والمسؤولية الدولية، وحل الخلافات مع دول الجوار عبر الحوار.

٤- تعزيز التفاهم الدبلوماسي وبناء علاقات متوازنة مع الجميع.

يتوجب على الحكومية العراقية في ادارة مصالحها الوطنية ان تقوم اولاً بتحديد مصادر التهديد والفرص، ووضع استراتيجيات واتخاذ التدابير لمواجهة التهديدات التي تمس الامن الإقليمي،

الإقليمية والدولية، مركز البيان للدراسات
والتخطيط، ٢٠٢٥، ص ٣-٤.

٦- دنيا جواد مطلق، الأداء الاستراتيجي
العراقي في تحقيق التنمية المستدامة بعد عام
٢٠٠٥ التحديات واستراتيجيات المواجهة، مجلة
دراسات دولية، العدد (٩١)، ٢٠٢٢، ص ١٥٤.

٧- للمزيد ينظر: ربا صاحب عبد، مكانة العراق
الاستراتيجية وأثرها في توازنات الامن الإقليمي
في الشرق الأوسط، مجلة المعهد، العدد (٦)،
٢٠٢١.

٨- فراس عباس هاشم، محمد كريم الخاقاني،
ديناميكية الأداء في السياسة الخارجية العراقية
بين فرص التعاون والتدافع الجيوبولتيكي، معهد
العلمين للدراسات العليا، العدد (٦)، ٢٠٢١،
ص ٣٢٤.

٩- طارق فريد زيدان، مصير الشرق الأوسط
الجديد... لكن بحسابات وتوازنات جديدة، ٢٠٢٤
وعلى الموقع:

<https://aawsat.com>

١٠- فراس عباس هاشم، محمد كريم الخاقاني،
مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤.

١١- انس سعد عبد العزيز، مصدر سبق ذكره،
ص ٤.

١٢- فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد
٢٠٠٣: مقاربات الأداء وتحديات الجيوبولتيك

وجهاً النظر او بسبب ضغط الجهات غير
رسمية لتكون الاحداث الاخيرة في سوريا اختباراً
مهماً للحكومة العراقية في كيفية تعامل الحكومة
العراقية مع احداثها، لينتقل بذلك العراق في هذه
المرحلة من متأثر بصورة مباشرة في الازمات
الى موقف أحر في اداء دور استراتيجي قائم على
اساس مصلحته الوطنية وامنه القومي.

المصادر

١- علي بشار اغوان، قراءة إقليمية في الارتدادات
الجيوسياسية تجاه العراق بعد التمدد الجغرافي
لهيئة تحرير الشام، مركز البيان للدراسات
والتخطيط، ٢٠٢٤، ص ٣.

٢- جمانة خلدون سعدون، الأداء الاستراتيجي
وديناميكية السلطة: الولايات المتحدة الامريكية
انموذجاً، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين،
رسالة ماجستير، غير منشورة، ٢٠٢٣، ص ٦.

٣- منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي
وإدارة التغيير (مقاربة في المقدمات)، مجلة
قضايا سياسية، العددان ٢١-٢٢، جامعة النهريين،
العراق، ٢٠١١، ص ٣.

٤- انس سعد عبد العزيز، العراق وإدارة
التوازن المفقود كيف يعزز العراق مكانته في
الاستراتيجية الأمريكية؟ مركز البيان للدراسات
والتخطيط، ص ٣.

٥- مصطفى السراي، العراق ومعضلة اختيار
الحليف تحليل استراتيجي في ظل التوازنات

military tensions. Naturally, Iraq is affected by its regional surroundings. The recent period in the Middle East has been marked by heightened tensions, beginning with the war in Gaza, the situation in Lebanon, and most recently, the events in Syria, culminating in the fall of Bashar al-Assad's regime. With the continued complexity of the Syrian situation, Iraq finds itself in a delicate position, requiring it to strike a balance between its national interests and regional political developments. This is evident in Iraq's recent foreign policy, where it is cautiously navigating the implications of the latest transformations in Syria.

المخلص:

تشهد البيئة الإقليمية للعراق تصعيداً أمنياً وتغييراً سياسياً مستمر يؤثر على الأمن الإقليمي لكل دول المنطقة ولعل الصراع هو الصفة الملائمة لمنطقة الشرق الأوسط بسبب تناقض المصالح الدولية على مناطق النفوذ أو لأسباب داخلية أو لتوترات عسكرية ومن الطبيعي ان يتأثر العراق بمحيطه الإقليمي. فشهدت الفترة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط اجواء مشحونة بدءاً من الحرب في غزة والأوضاع في لبنان وأخرها الأحداث في سوريا المتمثلة بسقوط نظام بشار الأسد، ومع استمرار تعقيدات المشهد السوري يجد العراق نفسه في موقف حساس يتطلب تحقيق توازن بين مصالحه الوطنية وتطورات السياسية الإقليمية، وهذه ما نلاحظه في سلوك العراق الخارجي في الآونة الأخيرة حيث يتعامل بحذر مع معطيات التحولات الأخيرة في سوريا.

Abstract

Iraq's regional environment is witnessing escalating security tensions and ongoing political changes that affect the regional security of all countries in the region. Conflict is perhaps the defining characteristic of the Middle East, stemming from competing international interests over spheres of influence, internal factors, or